لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

أنباء عن أعمال المنظمات غير الحكومية

3 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

الشرق الأوسط

- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، سينظم مركز بديل فعالية لإصدار التقرير المعنون "المسح الشامل للاجئين والمهجرين الفلسطينيين، 2019–2021". وأبلغ مركز بديل أنه منذ المسح الأخير، وخلال السنوات الثلاث التي انقضت، يواجه الشعب الفلسطيني على نحو متزايد تقييدا قمعيا للحيز المتاح للمطالبة جماعيا بحقوقه الوطنية والفردية وممارستها. واختار مركز بديل أن يركز هذا المسح الشامل على مسألة المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني، وخصوصا الشباب اللاجئين. وتم الحصول على البيانات من خلال إجراء بحث ميداني على عينة من الشباب الفلسطيني اللاجئ والمهجّر في مواقع مختلفة.

- في 9 تشرين الثاني/نوفمبر، سينظم مركز حملة ندوة عبر الإنترنت بعنوان "ميتا، دَعِي فلسطين تتحدث". وسيناقش المحاورون منى شتيه (مستشارة المناصرة – مركز حملة) ودونستان أليسون – هوب (نائب الرئيس – شبكة أعمال من أجل مسؤولية مجتمعية (BSR)) وديالا شماس (محامية الموظفين – مركز الحقوق الدستورية) الحملةَ العامة الموجهة إلى المديرين التنفيذيين في شركة ميتا للمطالبة بأن تتوقف الشركة عن الرقابة والإسكات الممارَسين على الأصوات والسرديات الفلسطينية.

- في 30 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت مؤسسة الحق مقالا رحبت فيه باعتماد الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، في مؤتمرها الحادي والأربعين المعقود في باريس، قرارا يعترف بأن النظام المؤسسي للسيطرة والقمع الممنهجين الذي تفرضه إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني يرقى إلى جريمة الفصل العنصري. وقد اعتُمد هذا القرار بعد التصويت عليه بالإجماع.

- في 28 تشرين الأول/أكتوبر، أبلغت منظمة عير عميم بأن اللجنة المالية لبلدية القدس وافقت على ميزانية قدرها ثلاثة ملايين شاقل من الشاقلات الإسرائيلية الجديدة لنقل حاجز الولجة الذي يقع على الطريق الالتفافي الممتد بين القدس وقرية الولجة. والموقع الجديد أقرب إلى الولجة بحوالي كيلومترين، مما سيمنع السكان من الوصول إلى أراضيهم الزراعية وإلى نبعٍ كان يُستخدم في السابق كمركز اجتماعي للقرية وتحول الآن إلى وجهة ترفيهية إسرائيلية. وأضافت منظمة عير عميم أنه إذا تم نقل الحاجز، فسيكون لذلك عواقب وخيمة على سكان الولجة وسبل عيشهم.

- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نشر مركز بتسيلم ورقة موقف بعنوان "ليس 'عُرساً ديمقراطياً'، بل أبارتهايد". وأكد مركز بتسيلم أن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكنهم المشاركة في الانتخابات الإسرائيلية، ولا يُسمح لأي منهم بالتصويت في انتخابات الكنيست أو الترشّح لها، ولا يوجد لهم أي تمثيل في المؤسسات السياسية التي تقرّر شكل

الرجاء إعادة استعمال الورق

حياتهم. وشـــدد المقال كذلك على أن الفلســـطينيين أصـــحاب مكانة مواطن، والبالغ عددهم نحو 1,7 مليون إنسان، يستطيعون المشاركة في الانتخابات العامة، ولكن مشاركتهم السياسية تعتبر غير شـــرعية منذ قيام دولة إســـرائيل، إلى جانب محاولات تقييدهم أو منعهم من تحقيق تمثيل سياسي حقيقي.

- في 27 تشـرين الأول/أكتوبر، نشـرت مؤسـسـة الحق مقالا رحبت فيه بالتقرير التاريخي الأخير للمقررة الخاصـــة الجديدة للأمم المتحدة المعنية بحالة حقوق الإنســـان في الأراضـــي الفلســـطينية المحتلة منذ عام 1967، فرانشيسكا ألبانيز. وشددت مؤسسة الحق على أن هذا التقرير الشامل يركز على استكشاف ممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة وزيادة الوعي بها، ويقدم توصيات للمجتمع الدولي للمساعدة في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي غير القانوني. ونشر صندوق القدس والجمعية البلجيكية الفلسطينية مقالَيْن حول هذا التقرير أيضا.

- في 24 تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مركز حملة عن تنظيم تدريب للمدربين في مجال الأمن الرقمي في القدس خلال الأشـهر الثلاثة الماضـية شـارك فيه أكثر من 65 شـخصـاً، من بينهم مهنيون وأخصـــائيون اجتماعيون وموظفون في منظمات غير حكومية ومرشـدون ومسـتشـارون ومعلمون ومربُّون. وقدم التدريبَ مجموعةٌ من المدربين والخبراء في مجال الأمن الرقمي. وركز التدريب على تأهيل المتدربين من خلال عقد عدة حلقات عمل تستهدف فئات مختلفة لبناء قدراتهم في مواضيع الأمن الرقمي ولمواءمة الأدوات والمواد المستخدمة في التدريب على الأمن الرقمي.

- في 24 تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت منظمة بيش دين إصدار ورقة موقف بعنوان "ما وراء الحدود: الأسرلة المُمَأسَسة لمناطق C وانتهاك حقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيّين". وذكرت منظمة بيش دين أن الوضـعية القانونية تقضـي بأن مناطق C هي أراضٍ فلسطينية تقع تحت سيطرة الاحتلال العسكري الإسرائيلي، شأنها شأن سائر مناطق الضفة الغربية، مضيفةً أن السياسة الإسرائيلية تخالف القانون الدولي والقانون الإســـرائيلي على حد ســـواء، واللذين ينصـــان صـــراحة على أن مناطق C هي أراضٍ خاضعة للاحتلال العسكري، على غرار سائر أراضي الضفة الغربية. ودعت منظمة بيش دين كذلك المجتمع الدولي للتدخل بغية وقف نهج الأســرلة المُمَأســســة لمناطق C، والتي تُلحق انتهاكات جسيمة بحقوق الإنسان المكفولة للفلسطينيين أبناء المكان.

- في 24 تشـــرين الأول/أكتوبر، أبلغ مركز عدالة أنه أقام مخيمه الخامس عشـــر لطلاب الحقوق الفلسـطينيين في بيت جالا في الضـفة الغربية، بعد غياب دام سـنتين. وشـارك في المخيم، الذي انعقد هذا العام كجزء من احتفالات مركز عدالة بمرور 25 عاما على تأســـيســـه، 45 من طلبة الحقوق. وأقيم المخيم تحت عنوان "الفصـل العنصـري ومسـألة المرافعة القانونية". وجمع المخيم طلبة الحقوق الفلسـطينيين الذين يدرسـون في الجامعات والكليات الإسـرائيلية والفلسـطينية لإثارة نقاشـات نقديّة باللغة العربية حول مواضـيع وممارسـات قانونية وفي مجال حقوق الإنسـان نادرا ما تتاح للطلاب فرصة المشاركة فيها، لا سيما أولئك الذين يدرسون في كليات الحقوق الإسرائيلية.

آسيا وأوروبا

- في 28 تشـرين الأول/أكتوبر، نشـرت منظمة العفو الدولية مقالا أبلغت فيه أن مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في السـكن اللائق، بالاكريشـنان راجاغوبال، قدم تقريرا إلى الجمعية العامة

للأمم المتحدة عن حقوق السكن في جميع أنحاء العالم، ينص على أن نظام القمع والتمييز العنصريين الذي أدى إلى تدمير منازل الفلسطينيين "ليس أقل من الفصل العنصري". ورحبت منظمة العفو الدولية بتقرير المقرر الخاص، الذي صدر وسط تصاعد الهجمات على الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة. ويستشهد المقرر الخاص في تقريره بعدة أمثلة لقوانين الحكومة الإسرائيلية وسياساتها التي تُستخدَم لمصادرة أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم، مثل قانون أملاك الغائبين وإجراءات تسجيل الأراضي.

- في 26 تشرين الأول/أكتوبر، عقدت منظمة القانون من أجل فلسطين الاجتماع السنوي لمجلس أمنائها، ورحبت بالبروفيسور مايكل لينك، المقرر الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، عضواً جديداً فيه. وأفادت المنظمة بأن مجلس أمنائها يضم حاليا 12 عضوا من كبار أساتذة القانون الدولي والحقوقيين المهتمين بقضية فلسطين.

أمريكا الشمالية

- في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، سينظم صندوق القدس مؤتمره السنوي لمركز فلسطين بعنوان "75 عاما من التقسيم: التطهير العرقي ونزع الملكية" في واشنطن العاصمة. وسيشارك العديد من المتحدثين الرئيسيين والمحاورين في حلقات النقاش الثلاث المعنية بمسائل "التطهير العرقي" و "حقوق الإنسان" و "التحليل والعمل".

- في 31 تشرين الأول/أكتوبر، نظم معهد جامعة كولومبيا للدراسات الفلسطينية، بالشراكة مع عدة مراكز بحثية في المنطقة وأوروبا وأمريكا الشمالية، مؤتمرا لمدة ثلاثة أيام بعنوان "مراجعة الانتداب البريطاني على فلسطين". واستكشف المؤتمر هذه الفترة من التعبئة الفلسطينية النابضة بالحياة. وأعاد المؤتمر النظر، إلى جانب التعامل مع الانتداب كنظام قانوني وسياسي، في التاريخ الاجتماعي والقانوني والثقافي والاقتصادي والسياسي لفلسطين والفلسطينيين خلال هذه الفترة.

- في 28 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت منظمة أصدقاء سبيل في أمريكا الشمالية مقالا بعنوان "شادي خوري، واحتجاز الأطفال، والفصل العنصري في إسرائيل". وأبلغت المنظمة أن الأسابيع الأخيرة شهدت تصاعدا سريعا في مستوى العنف من جانب المستوطنين والجنود الإسرائيليين على السواء ضد الفلسطينيين، ولا سيما الشباب والأطفال. وعلى غرار شادي خوري، وهو فلسطيني يبلغ من العمر 16 عاما من القدس الشرقية، ذكرت المنظمة أن هذه الحالة، وحالات آلاف الأطفال الفلسطينيين الآخرين الذين اعتُقلوا وتعرضوا لسوء المعاملة، تشكل جزءا من نظام إسرائيلي منهجي قائم على الهيمنة والسيطرة على الفلسطينيين.

- في 28 تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت منظمة أمريكيون من أجل السلام الآن بيانا رحبت فيه بالرسالة التي بعث بها أعضاء مجلس النواب، والتي يحثون فيها وزير الخارجية أنتوني بلينكن على معالجة المعاملة التمييزية للمواطنين الأمريكيين الذين يحاولون السفر إلى إسرائيل والضفة الغربية، والتأكد من وفاء إسرائيل بشرط المعاملة بالمثل قبل السماح لها بالانضمام إلى البرنامج الأمريكي للإعفاء من التأشيرات. وذكرت المنظمة أن اللوائح التمييزية الإسرائيلية تؤثر بشكل رئيسي على المواطنين الأمريكيين ذوي الأصول الفلسطينية الذين لا يتمتعون بنفس الحقوق الأساسية التي

يتمتع بها غيرهم من حاملي جوازات السفر الأمريكية عند السفر إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وهذه الممارسات التمييزية مدونة حاليا في اللوائح الجديدة.

الأمم المتحدة

- في 29 تشرين الثاني/نوفمبر، ستحتفل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفقا لقرار الجمعية العامة 40/32 باء المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 1977، باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني من خلال عقد اجتماع استثنائي. وستقام المناسبة بالحضور الشخصي في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بمقر الأمم المتحدة – في نيويورك، يوم الثلاثاء، 29 تشرين الثاني/نوفمبر من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 (بتوقيت شرق الولايات المتحدة) وسيتم بثها مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. ويتيح اليوم الدولي للتضامن فرصة للمجتمع الدولي لتركيز اهتمامه على قضية فلسطين التي لم تحل بعد، والإعراب عن التضامن مع الشعب الفلسطيني من خلال رسائل يوجهها رؤساء الدول والحكومات.

- في 3 و 4 تشرين الثاني/نوفمبر، ستنظم إدارة الأمم المتحدة للتواصل العالمي، في جنيف، سويسرا، الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية السنوية بشأن السلام في الشرق الأوسط. وتهدف هذه الحلقة الدراسية السنوية إلى جمع الصحفيين وخبراء الإعلام ومراكز الفكر والدبلوماسيين وأعضاء الأوساط الأكاديمية من إسرائيل ودولة فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط عموما وأوروبا والولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم، لمناقشة المسائل والاتجاهات المتعلقة بالإعلام والمرتبطة بالصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتسعى المناسبة أيضا إلى توعية الرأي العام بقضية فلسطين وتعزيز تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وستتلو وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة للتواصل العالمي، مليسا فليمينغ، رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، الموجهة إلى المشاركين في الحلقة الدراسية. وسيدلي ببيان أيضا شيخ نيانغ، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

- في 28 تشرين الأول/أكتوبر، قدم منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، تور فينسلاند، إحاطة إلى مجلس الأمن بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وذكر تور فينسلاند أنه أجرى مناقشات مع مسؤولين فلسطينيين وفصائل فلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية وغزة ومجموعة من المسؤولين الإسرائيليين وأعضاء المجتمع الدولي لمعالجة الحالة المضطربة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشدد على أن الأولوية العاجلة هي العمل على تهدئة الحالة وعكس الاتجاهات السلبية في الميدان، مضيفا أن ذلك سيستلزم اتخاذ كلا الطرفين إجراءات حازمة، بدعم من المجتمع الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، ألقى السفير نيفيل غيرتزي، نائب رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بيان اللجنة في المناقشة المفتوحة ذاتها التي عقدها مجلس الأمن. وحث على تخفيف التوترات فورا وممارسة أقصى درجات ضبط النفس بالتقيد التام بالقانون، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وكرر التأكيد على ضرورة ضمان المساءلة عن الاستخدام غير القانوني والمفرط للقوة.

تتضمن هذه الرسالة الإخبارية معلومات عن الأنشطة الأخيرة والمقبلة لمنظمات المجتمع المدني المنتسبة إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وتقدم اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة تلك المعلومات "كما هي" دون أي ضمان من أي نوع، ولا تتحملان أي مسؤولية أو تبعة عن دقة أو موثوقية المعلومات الواردة في المواقع الشبكية التي ترد روابطها في هذه الرسالة الإخبارية.

http://www.facebook.com/UN.palestinianrights http://www.twitter.com/UNISPAL